المجلس الاعلى للقضاء المغربي يأمر باعادة محاكمة ابرز منظري «السلفية الجهادية»

■ الرباط ـ «القدس العربي»: أصدر المجلس الأعلى بالرباط الأربعاء قرارا يقضي بإعادة محاكمة ابرز منظري جماعة السلفية الجهادية التي تحملها السلطات مسؤولية هجمات انتحارية استهدفت الدار البيضاء يوم 16 ايار/مايو 2003.

وطلب المجلس الاعلى اعادة محاكمة حسن الكتاني ومحمد عبد الوهاب الرفيقي المعتقلين حاليا بالسجن المحلي بسلا من قبل استئنافية الدار البيضاء التي أدانتهما من قبل بعقوبة حبسية نافذة مدتها 20 و30 سنة اثر تلك الهجمات.

وأوضح مصطفى رميد احد محامي الكتاني ورفيقي أن قرار المجلس الأعلى والقاضي بإعادة محاكمتهما في الشهور القليلة المقبلة «رد الأمور إلى نصابها وأعطى فرصة جديدة لهما ليحاكما محاكمة عادلة».

وقال أن «قرار المجلس الأعلى كان منتظرا لأن الحكم الصادر عن استئنافية الدار البيضاء في 26 ايلول/سبتمبر 2003 لم يكن له أساس قانوني خاصة وانهما حوكما قبل بدء سريان مقتضيات المسطرة الجنائية الجديدة المتعلقة بقانون مكافحة الإرهاب بتاريخ 28 ايار/مايو 2003.

الحكم على 8 اشخاص بالسجن لادانتهم بـ«الانتماء الى تنظيم ارهابي» في تونس

■ تونس ـ اف ب: حكمت المحكمة الابتدائية في تونس امس الاربعاء على ثمانية تونسيين بالسجن ما بين اربع وتسع سنوات في قضيتين متعلقتين بالارهاب، على ما افادت الصحف المحلية.

واعلن المصدر ان «المحكمة حكمت ليل الثلاثاء الاربعاء على سبعة معتقلين تتراوح اعمارهم بين الواحد والعشرين والاثنين وثلاثين سنة بالسجن لفترات متفاوتة تراوحت بين اربع سنوات وتسع سنوات».

ووجه لهم القضاء «تهمة الانتماء الى تنظيم ارهابي وتهديد امن الدولة وتهريب اشخاص منتمين الى الفكر الجهادي السلفي وتخصيص محل لعقد اجتماعات محظورة».

واعتقل المتهمون في ايار/مايو 2005 في منطقة بنزرت (60 كيلومترا شمال العاصمة).

وفي قضية اخرى حكمت المحكمة نفسها على شخص ثامن بالسجن سبع سنوات بتهمة «الانتماء الى تنظيم ارهابي وتقديم الدعم المادي لشخص ارهابي».

مغاربة «لجأوا» الى الجزائر يعودون الى بلادهم

■ الرباط ـ «القدس العربي»: علمت «القدس العربي» ان عشرات الشبان المغاربة الذين قاموا بهجرة جماعية نحو الجزائر عادوا الى بلادهم الاربعاء في عملية تسلم وتسليم بين السلطات الجزائرية والمغربية عبر المركز الحدودي بني ونيف.

وقال سكان من المنطقة ان شباب قرية عين الشعير الواقعة باقليم فجيج القريب من الجزائر الذي نزحوا بشكل جماعي احتجاجا على ما وصفوه بتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ببلدتهم والتهميش والاقصاء الذي طالهم لعدة عقود.

وقد تمت عملية تسليمهم للسلطات المغربية عبر المركز الحدودي لبني ونيف الذي يبعد ببضع كيلومترات عن مدينة فجيج.

وقال السكان «فور دخول الشبان الى الاراضي المغربية تم نقلهم الى مركز الأمن بفجيج للاستماع اليهم وقد تركزت اسئلة الشرطة التي طرحت عليهم حول ما اذا كانوا بالفعل قد طلبوا اللجوء السياسي من السلطات الجزائرية وبعد الاستماع اليهم من طرف الشرطة تم اخلاء سبيلهم دون متابعتهم بتهمة الهجرة السرية والدخول الى بلد آخر بشكل غير قانوني ونفى الشبان ان يكونوا قد تقدموا بأي طلبات لجوء للجزائر او أي بعد سياسي لنزوحهم الجماعي وهو ما كان يطالب به سكان عين الشعير في اسقاط المتابعة في حقهم من طرف القضاء المغربي.

واكد الشبان المرحلين ان معاملتهم كانت حسنة سواء من طرف السلطات المغربية أو مثيلتها الجزائرية.

وقامت اسر الشبان بالتكفل بنقلهم من فجيج الى عين الشعير حيث أستقبلوا استقبالا حارا من السكان الذين رددوا «من أجلنا رحلوا من أجلهم نناضل».

ورغم عودة الشبان اول امس الاربعاء الا ان اعتصاما يخوضه سكان عين الشعير أمام مقر السلطة المحلية ما زال مستمرا.

الاتحاد الافريقي يؤيد موقف ليبيا من أزمة المرضات البلغاريات

■ طرابلس ـ يو بي آي: انضم الاتحاد الأفريقي الأربعاء الى ليبيا في رفضها لما جاء في البيان الذي أصدره مجلس الاتحاد الأوروبي حول حكم الاعدام الذي أصدرته احدى المحاكم الليبية في حق المرضات البلغاريات الخمس والطبيب الفلسطيني المتهمين بحقن أطفال بفيروس نقص المناعة المكتسبة (الايدز).

وعبرت مفوضية الاتحاد الافريقي في بيان وزع في العاصمة الليبية، طرابلس، عن قلق الدول الأعضاء في الاتحاد من التهديد الذي جاء في الاعلان الأوروبي أول أمس ضد ليبيا الدولة العضو في الاتحاد الأفريقي.

وذكرت المفوضية الأفريقية ببيانها السابق الذي كانت قد أصدرته في أواخر شهر كانون الاول/ديسمبر الماضي وطالبت فيه بوقف تسييس قضية الأطفال الليبيين الذين تم حقنهم بفيروس الايدز.

وفيما أشارت الى تفهم الموقف الأوروبي حيال المتهمين في تلك القضية والخطوات التي اتخذت لمساعدة الأطفال الليبيين ودعم الصندوق الدولي المخصص لذلك،فقد دعت المجموعة الدولية الى السماح للنظام القضائي الليبي بأن يمارس مهامه.

وجددت المفوضية الأفريقية الاعراب عن أسفها مرة أخرى على «التجربة المريرة لكل من الأطفال الليبيين الذين أعيق مستقبلهم والطاقم الطبي المتورط في هذه القضية».

وكانت وزارة الخارجية الليبية قد رفضت «رفضا قاطعا» الاعلان الأوروبي، معتبرة انه «يكرس ازدواجية المعايير التي طالما أستخدمها الغرب ضد بلدان العالم الثالث».

حجز كميات من الكوكايين لدى نيجيريين بالمغرب

■ الرباط ـ «القدس العربي»: قالت مصادر امنية مغربية ان شرطة مطار محمد الخامس بالدار البيضاء القت القبض على ثلاثة نيجيريين قادمين من باماكو كانوا في طريقهم الى العاصمة الهولندية، وذلك بعد محاولتهم تهريب 209 كبسولة من مخدر الكوكايين.

وأفادت المصادر أن العابرين النيجيريين الثلاثة، والذين تتراوح أعمارهم ما بين 25 و30 سنة، تم ضبطهم مساء اول امس الاربعاء إثر عملية الكشف بالصدى داخل الوحدة الطبية للمطار، حيث تبين أن بطن الأول يحتوي على 96 كبسولة من مخدر الكوكايين، وبطن الثاني على72 كبسولة، ويحتوي بطن الثالث على41 كبسولة من نفس المخدر.

وأوضح أن الكبسولة الواحدة يتراوح وزنها ما بين 15 و30 غراما من مادة الكوكايين، مشيرا إلى أن مجموع الكبسولات المحجوزة يناهز وزنها ما يزيد عن أربع كيلغرامات ونصف.

وبلغ عدد المهربين الأفارقة لمادة الكوكايين الذين ضبطوا اثناء محاولتهم عبور مطار محمد الخامس الدولي نحو الضفة الشمالية لحوض البحر الأبيض المتوسط، منذ العمل بجهاز الكشف بالصدى داخل هذه البوابة الجوية الكبرى ،يوم الخميس الماضي، إلى غاية اول امس الأربعاء، 23 مهربا معظمهم من نيجيريا.

مسؤول اوروبي يعترف برفض المغرب التوقيع على اتفاقية قبول المهاجرين الافارقة المبعدين

مدريد ـ «القدس العربي»

من حسين مجدوبي:

اقتنعت المفوضية الأوروبية أن المغرب لن يقبل بتوقيع اتفاقية يتحمل بموجبها استقبال جميع المهاجرين الذين يمرون عبر أراضيه نحو دول الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يدفع هذه المفوضية الى البحث عن إغراءات مالية ومعنوية مثل الرفع من عدد التأشيرات الممنوحة للطلبة المغاربة والعمال.

وأوضح المفوض الأوروبي المكلف بالحرية والأمن والعدل فرانكو فراتيني أمس الخميس في البرلمان الأوروبي أنه لم يتم بعد التوقيع على اتفاقية قبول المغرب للمهاجرين الذين يمرون من أراضيه رغم أن المفاوضات بدأت منذ سنوات.

وأوضح فراتيني ان مجلس أوروبا «طلب منا وبحزم إقناع المغرب بقبول جميع مواطنيه الذين يوجدون في وضع غير قانوني وكذلك المهاجرين غير المغاربة الذين يصلون الى الاتحاد الأوروبي عبر الأراضي المغربية. وكانت لنا توصيات مماثلة مع دول أخرى، قبلت بمطالبنا، منها روسيا والبانيا وأوكرانيا»، مستدركا «لكن حكومة الرباط ترفض منذ بدء المفاوضات معها في نيسان/أبريل 2003 لديها حججها التي لها وزن».

وتابع أنه من ضمن حجج المفاوضين المغاربة التساؤل لماذا تلزم بلادهم بهذه المطالب بينما يمكن لدول الاتحاد الأوروبي التفاوض مباشرة مع الدول المصدرة للهجرة.

واقترح فراتيني مجموعة من التحفيزات والإغراءات للمغرب لكي يقبل بهذه الاتفاقية ومن ضمنها الرفع من نسبة التأشيرات الخاصة بالطلبة المغاربة للدراسة في أوروبا وكذلك تسهيل هجرة المغاربة ضمن عمليات متفق عليها للعمل في الاتحاد الأوروبي.

وقالت مصادر دبلوماسية مغربية من الرباط لـ«القدس العربي» ان مطالب الاتحاد الأوروبي «غير منطقية للغاية». واضافت «في الماضي كانت قوارب الهجرة التي تصل الى الاتحاد الأوروبي لا تشكل حتى 5% من مجموع الهجرة السرية، وكانت المفوضية الأوروبية ترغب في تحميلنا استقبال عشرات الآلاف من المهاجرين الذين لم يمروا أبدا من أراضينا لأن هناك طرقا أخرى للهجرة».

وتابعت «الآن اصبحت القوارب المنطبقة من الشواطئ المغربية شبه منعدمة، والاحصائيات الاسبانية تؤكد ذلك، فالمغرب تبنى ومنذ تشرين الاول/أكتوبر 2005 سياسة متشددة ضد الهجرة (..) وعليه فتوقيع هذه الاتفاقية الآن وفق الشروط الأوروبية وعلى ضوء المتغيرات الحاصلة في مكافحة الهجرة لا معنى له. يكفي اننا نقبل مواطنينا الذين يوجدون في وضع غير قانوني».

يذكر أن الجمعيات المغربية في أوروبا والمغرب تنتقد حكومة الرباط لقبولها مهاجرين مغاربة طردوا بعض سنوات عديدة في دول اوروبية، وتطلب منها عدم قبول أي مغربي سبق وان اقام في بلد من بلدان الاتحاد الأوروبي.

من جانب آخر، سترخص حكومة مدريد لرجال الأعمال الاسبان باختيار قرابة ثلاثة آلاف عامل موسمي ابتداء من الأسبوع المقبل للعمل في حقول التوت في ويلفا بأقصى جنوب البلاد.

وكان 3200 مغربي ومغربية قد اختيروا خلال الأسبوعين الأخيرين، غير أن اقليم ويلفا الغني بالزراعة يعيش خصاصا في اليد العاملة مما دفع بأرباب العمل التوجه مرة ثانية الى المغرب لسد الخصاص الذي يعانون منه.

المفوض الاوروبي المكلف بالحرية والامن والعدل فرانكو فراتيني

شكك في نزاهة المحاكمة الجارية بالجزائر منذ اسبوعين

عبد المؤمن خليفة: بريطانيا لن تسلمني وقضيتي فيها اسرار دولة سأكشف عنها لاحقا

الجزائر ـ «القدس العربي»

من مولود مرشدي:

اكد عبد المؤمن خليفة رئيس مجموعة الخليفة الاقتصادية المفلسة والفار الى بريطانيا حيث حصل على اللجوء السياسي ان قضية محاكمته الجارية اطوارها حاليا في الجزائر «اكبر من ان تكون مجرد تحويل اموال في اكياس وتهريبها الى الخارج بقدر ماهي قضية « اسرار دولة» لا يمكن البوح بها في الوقت الراهن.

وبرر عبد المؤمن خليفة في حديث اجرته معه اسبوعية « المحقق» الناطقة بالعربية ونشر امس وصفه» بدليل تغلل المجمع في كل المؤسسات الرسمية التي كانت مرتبطة بمجموعته الاقتصادية تجاريا وماليا وقانونيا.

وتعيش الساحة الجزائرية منذ الثامن من الشهر الجاري على ما تنقله الصحف من حيثيات جلسات محاكمة 104 متهما في قضية ما يعرف بمحاكمة «مجموعة الخليفة بمحكمة جنايات مدينة البليدة (50 كلم جنوب) بمن فيهم رئيسها عبد المؤمن بتهمة «تشكيل عصابة اشرار والنصب والاحتيال ونهب اموال عمومية». وهي تهم قد تنتهي بانزال عقوبة المؤبد في حق المتهمين الرئيسيين.

ورغم ذلك فان عبد المؤمن خليفة لم يشأ الكشف في اول حديث من نوعه مع صحيفة جزائرية عن كثير من الملابسات التي مازالت تحيط بقضية محاكمته وقال ان قضية الخليفة ليست قضية بسيطة وذهب الى حد تصنيفها في خانة «اسرار الدولة» ولكنه رفض الكشف عن هذه الاسرار الا امام القضاء البريطاني في حال مثوله امامه.

ووصف عبد المؤمن خليفة محاكمته في الجزائر بـ«اللاحدث» ولا تقلقني في شيء وانها لن تصل وفق الطريقة التي تسير بها حاليا الى كشف الحقيقة لان القضية اكبر من مجرد التساؤل حول ما اذا كان خليفة يأخذ الاموال في سيارة نيسان او تويوتا كما انها اكبر من مجرد اخذ اموال في اكياس بلاستيكية.

ودعا لاجل معرفة هذه الملابسات القاضية فتيحة براهيمي التي تترأس جلسات المحاكمة الحضور الى لندن للاستماع اليه ان هي ارادت ذلك بهدف اعطائها كل التفاصيل الخاصة بالقضية تماما كما فعل محققون فرنسيون زاروه في مقر اقامته بالعاصمة البريطانية شهر شباط/فبراير الماضي.

ورغم تشكيكه في نزاهة المحاكمة الا انه اعترف في المقابل بانه يتابع اطوارها باهتمام كبير رفقة فريق المحامين الملكفين بالدفاع عنه.

وعبرعن استعداده للمثول امام هيئة محكمة عادلة في بريطانيا بمبرر وجود قضاء مستقل.

ودحض رئيس مجموعة الخليفة من جهة اخرى في تصريحات سابقة لسفير الجزائر في لندن محمد الصالح دمبري بقرب موعد تسليمه للسلطات القضائية الجزائرية. وقال ان بريطانيا لن تسلمني لان القضاء البريطاني غير مقتنع بالملف الذي قدم له واشتم فيه رائحة السياسة كما انني حصلت على حق اللجوء السياسي منذ سنة 2004 .

ونفى من جهة اخرى ان يكون بنك الخليفة الذي يحاكم اطاراته هذه الايام امام القضاء الجزائري قد افلس بدليل انه ترك في خزينته مليار الدنانير واضاف انه يملك كل الوثائق التي تؤكد ذلك.وكشف في هذا الاطار ان السلطات الجزائرية رفضت السماح لمكتب محاسبة دولي للقيام بعملية تدقيق للحسابات وتاكيد ما قلته.

ووعد بكشف المزيد من الحقائق خلال الايام القليلة القادمة لخمس وسائل اعلام امريكية واوروبية منها قنوات تلفزيونية وصحف مكتوبة رفض الكشف عنها.

وفي رد على تصريحات رئيس الحكومة السابق احمد اويحيى الذي انفجرت القضية خلال عهدته والذي وصف قضية الخليفة بـ«فضيحة القرن» قال عبد المؤمن خليفة ان هذا الحكم هو «حماقة القرن» حيث نفى كل التهم الموجهة اليه بتحويل الميارات الى الخارج وتحدى ايا كان ان يؤكد ذلك من منطلق ان «الاموال لم تكن في يوم من الايام هاجسي الاول».

المجلس الدستوري يبت اليوم في قائمة المتنافسين

مرشحان للرئاسة في موريتانيا يتعهدان بقطع العلاقات مع اسرائيل

نواكشوط ـ «القدس العربي»

من عبد الله السيد:

تعهد مرشحان بارزان للرئاسة في موريتانيا أمس الخميس بقطع العلاقات مع اسرائيل وجعل القطيعة مع اسرائيل التي تحتل الأرض العربية، أولوية سياسية في حالة فوزهما في انتخابات الحادي عشر مارس القادم.

وأكد الرائد صالح ولد حننه الذي لمع اسمه في الانقلاب الذي قاده في حزيران/يونيو 2003 ضد الرئيس السابق ولد الطايع أنه سيدعم حق الشعبين العراقي والفلسطيني في التحرر من الإحتلال الصهيوني الغاشم.

وحلل ولد حننه في خطابه ما أسماه الظرف السياسي الحرج الذي تمر به موريتانيا منتقدا تغيب النخبة السياسية بفعل عوامل عديدة.

وأضاف صالح ولد حننه قائلا «على أنه مهما كان الأفق غائما والرؤية قاتمة وبصيص الضوء المنبثق من النفق باهتا فإن ذلك كله يجب ألا يفل من عزائمنا وألا يكون معيقا دون التشبث بأسباب صناعة مستقبل زاهر قائم على العدل والإنصاف والمساواة.

وأكد حننه «أن ماكينة اقتصاد موريتانيا تعمل بأقل من الممكن ومستوى نفاذ شعبنا لأسباب العيش الكريم مازال يشكل مفارقة مقلقة ومثيرة (..) إن توفير شروط الحياة الكريمة للمواطنين في دولة قليلة السكان وافرة الموارد يعد أمرا سهلا إذا توفرت الإرادة الصادقة والأيدي الأمينة. وتعهد ولد حننا بتسيير شفاف وصارم للموارد الوطنية في ظل رؤية مبنية على اقتصاد حر منفتح لا تتنازل فيه الدولة عن دورها». وفي مجال الحريات وعد ولد حننه ببناء مجتمع ديمقراطي لا استثناء فيه من خلال إفساح المجال واسعا للانتظام في الأحزاب والمنظمات على كافة أشكالها حسب نص وروح الدستور.

ووعد ولد حننه بمحو آثار الماضي الفاسد بإشاعة الأمن والطمأنينة ومد جسور المحبة والمصالحة والمصارحة بين مختلف المكونات.

وفي إعلان آخر للمترشح تعهد محمد الامين أشبيه ولد الشيخ ماء العينين رئيس حزب الجبهة الشعبية بقطع العلاقات الدبلوماسية الموريتانية مع إسرائيل ووصفها بأنها مهينة وعديمة الجدوى».

وطالب ماء العينين أمس جميع المرشحين للرئاسة بالتعهد بقطع العلاقات مع إسرائيل لأن ذلك واجب تجاه شعب شوهت هذه العلاقات سمعته.

كما التزم بعودة موريتانيا الى المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا والعمل من أجل تتبوأ موريتانيا موقعا متميزا عربيا وإفريقيا وإسلاميا.

وانتقد ماء العينين ما اسماه عدم وجود علاقات دبلوماسية بين موريتانيا ودول أمريكا الجنوبية والدول الإسلامية الاسيوية ذات الثقل السكاني.

وقال ماء العينين إن برنامجه في حالة الفوز بثقة الناخبين فى استحقاق 11 اذار/مارس القادم، سيشمل «مراجعة الدستور الموريتاني لإدخال مواد لإرساء نظام ادارى جهوى خاضع للمواطنين وتعيين مفتي الجمهورية كمرجعية دينية والقضاء على غرفة مجلس الشيوخ وسن النسبية الجهوية وزيادة أعضاء النواب الى 120 عضوا».

وأضاف ماء العينين وهو من أبرز رجال الاقتصاد في موريتانيا انه سيعمل على وضع «سياسات اقتصادية ترتكز على التصنيع وتكرير المنتجات النفطية واستغلال الغاز لضمان التوزيع العادل للدخل وخلق فرص العمل للعاطلين ودمج القطاعات الاقتصادية ورسم سياسة زراعية رعوية عصرية تمكن من انتاج الحاجيات الموريتانية من الحبوب وعصرنة الثروة الحيوانية».

وقال انه سيعمل كذلك على إقامة «بنى تحتية عصرية تشمل الطرق والتعليم والصحة والتكفل بالأيتام والأرامل وإعادة الثقة الى القيم الثقافية الموريتانية العربية الإسلامية من خلال إصلاح المنظومة التربوية على اساس يقوى لحمة الشعب الموريتاني بجميع مكوناته» التى قال انها ظلت «تتعايش قرونا عديدة فى امن وتآخ وسلام».

وتأتي هذه الترشحات فيما ينتظر أن يعلن المجلس الدستوري اليوم عن قائمة المرشحين الذين تمت تزكيتهم لخوض الانتخابات الرئاسية.

المجلس الدستوري المغربي ينصف اليسار بطعنه في بعض اجراءات قانون الاحزاب

الرباط ـ «القدس العربي»

من محمود معروف:

حققت التيارات اليسارية الراديكالية بالمغرب مكسبا في مواجهة الاغلبية الحكومية بعد قرار المجلس الدستوري بـ«لا دستورية» ما ورد في مشروع القانون المنظم للانتخابات من اشتراطات للترشيح في الانتخابات التشريعية المقرر اجراؤها الخريف القادم.

وشنت التيارات اليسارية الراديكالية حربا شرسة ضد مشروع القانون الذي اعتبرته في حينه انه يحمل في طياته مشروعا اقصائيا ولا ديمقراطيا.

وأعلن المجلس الدستوري، وهو اعلى هيئة قضائية بالمغرب، أن أحكام الفقرات الخامسة والثامنة من المادة 20 من القانون التنظيمي 22/06 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 31/79 المتعلق بمجلس النواب الذي صادق عليه البرلمان بغرفتيه والتي تشترط لمشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات المقبلة و قبول مرشحيها، الحصول على 3 في المئة من الأصوات المعبر عنها على الأقل خلال الانتخابات الأخيرة، غير مطابقة للدستور.

واستند المجلس الدستوري في قراره رقم 630/07 الصادر يوم الثلاثاء الماضي على الفصل الثالث من الدستور الذي ينص في فقرته الأولى على أن الاحزاب السياسية تساهم في تنظيم المواطنين و تمثيلهم و في فقرته الثانية على ان نظام الحزب الوحيد غير مشروع. وفي هذا الصدد اعتبر المجلس الدستوري أن ارادة عقلنة الحقل السياسي لا يمكن أن تتم وتتحقق الا في اطار يضمن التعددية الحزبية والمنافسة الحرة بين الأحزاب.

وأكد المجلس الدستوري أيضا على حرية الاحزاب السياسية في اختيار الدوائر الانتخابية التي ترغب في تقديم مرشحيها بها موضحا أن تطبيق معيار 3 في المئة في الدوائر الوطنية واستبعاد الدائرة المحلية، ينطوي على خطورة معاقبة الأحزاب التي اختارت ألا تتقدم بمرشحيها الا في الدوائر المحلية.

واعتبر المجلس الدستوري أن الشرط المطلوب من الأحزاب السياسية الحصول على 3 في المئة من الاصوات بما في ذلك الأحزاب التي تأسست بعد الانتخابات التشريعية لسنة 2002، يمس بمبدأ المساواة بين الأحزاب.

كما صرح المجلس الدستوري بعدم مطابقة ما نص عليه المشروع، حول ترخيص للسلطة المكلفة بتلقي الترشيحات تنظيم انتخابات جزئية في حال شغور مقعد، مع الدستور والتي على أساس أن المرشح الذي يرد اسمه مباشرة في لائحة الترشيح المعنية بعد المقعد الأول الذي أصبح شاغرا لسبب من الأسباب لا يدعى من طرف السلطة المذكورة خلال الثلاثة اشهر التي تلي تسجيل شغور المنصب.

وذكر المجلس الدستوري ان تسجيل شغور منصب يكون مترافقا مع رأي للمجلس الدستوري حول اجراءات التعويض التي يجب اتخاذها من قبل السلطات العمومية وجميع السلطات الادارية.

وقالت وكالة الانباء المغربية الرسمية في تعليق على القرار الجديد الذي شكل احد محاور المجلس الحكومي الذي عقد امس الخميس بأنه في هذا القرار يكون المجلس الدستوري، قد عزز مرة أخرى، القوانين الأساسية والحريات العامة للمواطنين والمؤسسات، بما فيها الأحزاب السياسية وذلك عبر تجديد التأكيد بوضوح على تكريس مبدأ المساواة بين الجميع (بما فيهم المؤسسات) أمام القانون، وضمان المساواة في الحظوظ، وصيانة الحرية والحق في المنافسة السياسية في اطار احترام القانون، وعدم اغلاق المجال أمام التقنيات أو التدابير المنطقية والموضوعية الهادفة الى عقلنة المشهد السياسي وتعزيز مصداقيته.

وقالت ان قرار المجلس الدستوري يشكل خطوة هامة في مجال القضاء تتميز بالحكمة والاتزان ومن شأنها أن تبعث الارتياح لدى كافة الفاعلين في الحياة السياسية: تشكيلات حزبية كبيرة وصغيرة ومجتمع مدني وادارة انتخابية وباحثون.

وقال محمد مجاهد الأمين العام للحزب الاشتراكي الموحد غير المشارك بالبرلمان الحالي والذي تزعم الحملة ضد مشروع الاغلبية ان القرار الصادر امس الخميس عن المجلس الدستوري خاصة فيما يتعلق بتصريحه بعدم دستورية المقتضيات التي تشترط حصول الأحزاب على ثلاثة في المئة من الأصوات للمشاركة في الانتخابات المقبلة بأنه «سيساهم في ارساء التعددية الحزبية في بلادنا».

وعبر مجاهد عن «ارتياحه» لهذا القرار، ووصف ما صرح به المجلس الدستوري بأنه «قرار حكيم من شأنه أيضا ارساء قواعد البناء الديمقراطي المتين وتفادي دخول بلادنا في متاهات هي في غنى عنها»، وقال أن هذا القرار «سيساهم الى حد بعيد في تغليب مصلحة الديمقراطية على الحسابات الحزبية الضيقة» نافيا أن تكون القوانين الانتخابية التي صادق عليها البرلمان مؤخرا ان تحد لوحدها من «بلقنة المشهد الحزبي الوطني واعادة الاعتبار للقواعد السليمة للمنافسة الشريفة».

وأعرب مجاهد عن اعتقاده أن هذا القرار «أنصف الأحزاب الديمقراطية والقوى التقدمية في البلاد التي ما فتئت تقدم الحجج والبراهين من أجل التأكيد على أهمية مشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات المقبلة وقبول مرشيحها بغض النظر عما حصلت عليه من أصوات خلال الانتخابات الأخيرة».

مصرع 9 واصابة 26 في حادثي سير منفصلين بالمغرب

■ الرباط ـ «القدس العربي»: لقي خمسة أشخاص مصرعهم فيما أصيب 20 أخرين في حادثة سير وقعت صباح امس الخميس على الطريق الرابطة بين مدينتي مراكش وأكادير.

وأفادت الشرطة أن هذه الحادثة وقعت على بعد 12 كلم من مراكش على اثر اصطدام بين حافلة لنقل الركاب وشاحنة تستخدم لنقل الرمال.

وكان أربعة أشخاص قد لقوا مصرعهم في مدينة وجدة (شرق البلاد) فيما أصيب ستة آخرين بجروح متفاوتة الخطورة في حادثة سير وقعت مساء الأربعاء بالطريق الرابطة بين طنجة ووجدة.

وأضافت مصادر الشرطة أن الجرحى المصابين في هذه الحادثة، التي نجمت عن اصطدام بين شاحنة وسيارة خفيفة، تم نقلهم الى المستشفى وأن خمسة منهم في حالة خطيرة. وحسب هذه المصادر فان أسباب هذه الحادثة تعود الى انزلاق الشاحنة وعدم التحكم فيها بسبب الأمطار.

«اخوان ليبيا» يعيدون انتخاب مراقبهم ويرحبون بالتعديلات الحكومية

■ لندن ـ «القدس العربي»: جددت جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا، انتخاب مراقبها العام الحالي، المهندس سليمان عبد القادر، لولاية جديدة مدتها أربع سنوات، وذلك عقب اختتام أعمال مؤتمرها العام (وهو أعلى سلطة حسب لوائحها المعلنة)، الذي بدأ الجمعة الماضي ببروكسل واستمر لعدة أيام، وصدرت عنه عدة قرارات وتوصيات.

وقالت الجماعة في بيان تلقت وكالة «القدس العربي» نسخة منه «في إطار المراجعة الدورية، لمسارها ونظمها ولوائحها، وفي ظل ما تشهده المنطقة من مستجدات وتغيرات، عقد المؤتمر العام لجماعة الإخوان المسلمين ـ ليبيا، وهو أعلى هيئة داخل الجماعة، اجتماعه الدوري، خرج فيه بعدد من القرارات، بالإضافة إلى جملة من التوصيات والمواقف المتعلقة بالشأن المحلي والعربي».

واعتبر البيان ما سماه بـ«الإصلاح الوطني الشامل»، هدفا للجماعة «من أجل النهوض بالبلاد، والخروج بها من أزماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية». وأضاف «في الوقت الذي تمر فيه منطقتنا بظروف سياسية صعبة وغير مسبوقة، قد تشكل تهديدا على استقرار واستقلال الوطن، فإن المؤتمر العام لجماعة الإخوان المسلمين ـ ليبيا يؤكد على أهمية تفعيل مشروع الإصلاح الوطني في إطار مشاركة وطنية شاملة».

ورحب المؤتمر العام للجماعة، بالتعديلات الوزارية التي أجراها البرلمان الليبي (مؤتمر الشعب العام) على الحكومة مؤخرا، وشملت انضمام عدد من الوزراء المحسوبين على التيار الإصلاحي الذي يقوده نجل العقيد القذافي، سيف الإسلام. وأضاف «تابع المؤتمر العام التغييرات التي أجريت على عدد من المناصب الوزارية وأسفرت عن تعيين عدد من الشخصيات الأكاديمية والمعروفة بتوجهاتها الإصلاحية»، معربا عن أمله في ان تساهم هذه الشخصيات، مع من وصفها بـ«الجهود الوطنية التي تبذلها قوى الإصلاح في الداخل والخارج في الدفع قدما نحو تحقيق الانفراج السياسي المطلوب، والدفع بعجلة التنمية».

ودعا البيان النظام السياسي في ليبيا إلى زيادة تفعيل خطوات الإصلاح، وتقديم ما وصفها بـ«الضمانات السياسية التي تكفل مشاركة فاعلة لكافة القوى الوطنية»، في ظل «مشروع وطني شامل للإصلاح».

وطالب البيان السلطات في ليبيا بـ«العمل على بناء دولة الدستور والقانون، وإطلاق كافة الحريات العامة وفتح المجال أمام الإعلام المستقل، والسماح لمؤسسات المجتمع المدني بالعمل في إطار القانون دون أي قيود أو موانع، كما طالبه برفع «المعاناة الاقتصادية عن كاهل المواطن الليبي».

وحول قضية أطفال ليبيا المحقونين بفيروس الإيدز، استنكر المؤتمر العام للجماعة «بشدة» موقف البرلمان الأوروبي من القضية، ودعاه إلى «احترام أحكام المحكمة الليبية، ووقف التدخل في شؤون القضاء»، كما جدد «دعمه ووقوفه الكاملين مع أسر الضحايا».